

الاستفتاء ، وضمانا للحفاظ على مكتسبات الشعب وعلى اعلاء كلمته ، وترسيخ مؤسساته ، ووضعها فوق مراكز القوى وأهواء الأفراد ، فينبغي ان يكفل الدستور نقنين الثورة ، وضخوخ الدولة للقانون ورقابة القضاء ، وضمان ادارة الشعب للعدالة وديمقراطيتها باذخال نظام المحلفين .

وجدير بالذكر في هذا الوقت الذي تبدأ فيه لجنة الدستور مباشرة اعمالها تأكيد ان هذه الخطوط العريضة ليست مجرد تصور انور السادات ، كمواطن أو - من موقع السلطة - كرئيس للجمهورية ، بل هي تصور شعب مصر بأجمعه وهو التصور الذي يتطابق متطلبات الثورة ومسيرتها في هذه المرحلة ، التصور الذي يكفل لهذه المسيرة استمرار السير قدما الى الامام من اجل دعم وحدة القوى الوطنية وحشد طاقاتها في الفضل المشترك لازالة آثار العدوان ، ومن اجل تأكيد منطلق ثورة مصر الاجتماعى ، نحو مزيد من المكاسب في طريق التحرر والتقدم والاشتراكية []

أى للأهرام

الخطوط العريضة للدستور الدائم

طرح انور السادات - كمواطن - في بيانه لمجلس الشعب ، تصوره للخطوط العريضة التى ينبغى ان يتضمنها الدستور الدائم ، وقال ان هذا الدستور ينبغى - في نظره - ان يؤكد انتماء مصر الى الامة العربية ، وينبغى ان يصون كل المكتسبات الاشتراكية ، وان يدعمها ، وان يعيى الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها ، وينبغى ان يحافظ على النسبة المقررة للفلاحين والعمال في مجلس الشعب ، وفي كل المجالس الشعبية المنتخبة : ٥٠% على الاقل ، وينبغى ان يضمن الرجوع الى الشعب للبت في كل المسائل الهامة بطريق